المبحث الأول
زيـادة التشغـيل

يعتبر قياس مفهوم التشغيل، والمفهوم المرتبط به وهو البطالة، على نفس مستوى أهمية قياس كل من الناتج والثروة القوميين. ويعتبر العمل من نواح مختلفة، أهم قوة إنتاجية، كما أن الدخل الناتج من خدمات العمل يؤلف الجزء الأكبر من الدخل القومي، ذلك بالإضافة إلى أن لكل من التشغيل والبطالة والتغيرات التي تحدث في كل منهما، أهمية اقتصادية، وحتى سياسية واضحة[1].

نقوم في هذا المبحث، بمشيئة الله، بدراسة مفهوم التشغيل والبطالة، وأهمية تحقيق هدف التشغيل الكامل، مع دراسة دور الزكاة في تحقيق التشغيل الكامل، وذلك من خلال مطالب ثلاثة هي على الترتيب:

- المطلب الأول: مفهوم التشغيل والبطالة.
- المطلب الثاني: أهمية تحقيق التشغيل الكامل.
- المطلب الثالث: أثر الزكاة في تحقيق التشغيل الكامل.

المطلب الأول
مفهوم التشغيل والبطالة

يتمثل مستوى التشغيل Employment Level في اقتصاد ما، في أفراد القوة العاملة Labor Force الذي يطلبون عملاً ويجدونه، فيضطلعون به، وكلما اقترب عدد هؤلاء العاملين من العدد الكلي للقوة العاملة، اقتربنا من مستوى التشغيل الكامل، والذي يحتلّ مكانة متقدمة بين الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في أي مجتمع، أيا كان شكل النظام الاقتصادي الذي يطبقه المجتمع.

التشغيل الكامل Full Employment: هو الوضع الذي يحصل فيه على عمل كل من أراد العمل بمعدلات الأجور السائدة، وذلك دون صعوبة كبيرة[2]. أي الوضع الذي لا توجد فيه حالات بطالة.

---

(١) آكلي: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٩٩

(2) Lerner (Abba): Economics of Employment (Mc Graw - Hill. N.Y., 1951. 1st ed.) p: 29.

نفرق هنا بين حالتين من البطالة: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية، البطالة الإجبارية Involuntary Unemployment: هي وجود جزء من القوة العاملة قادرة وراغبة في العمل، ولكنها تعجز عن تحقيق ذلك. ذلك فهي مجبرة على أن تكون في حالة بطالة[1].

تختلف هذه الحالة عن البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment: التي تمثل انصراف مجموعة من أفراد القوة العاملة عن العمل لعدم الرغبة في ذلك[2].

تعتبر مشكلة البطالة من المشكلات التي تعاني منها معظم الاقتصاديات، حيث أنه من غير المتصور واقعيًا، أن يتحقق في اقتصاد ما، في وقت ما، مستوى التشغيل الكامل بمعناه المطلق، أي أن يتساوى حجم القوة العاملة في اقتصاد ما، والمستوى الفعلي للتشغيل بها، وينطبق ذلك على الاقتصاديات النامية، والاقتصاديات المتقدمة على السواء، إذ يدلنا فحص البيانات الإحصائية للتشغيل في الدول المختلفة، على وجود نسبة من البطالة، حتى في ظروف الانتعاش الاقتصادي، وتجمع الآراء الاقتصادية على أن النسبة التي يمكن التجاوز عنها ليكون هناك تشغيل كامل، تتراوح بين ٣-٥٪، وهو ما تظهره إحصائيات معدلات البطالة في الدول المتقدمة[3].

هذا المدى المسموح به من البطالة أو المتوقع وجوده في أي اقتصاد مهما بلغت درجة تقدمه، هو ما يسمى البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment[4] ومضمون هذا النوع من البطالة هو وجود بعض العمال بلا عمل، ولكن بصفة مؤقتة، ويرجع هذا التعطل «المؤقت» إلى أسباب عدة، فتظهر هذه البطالة الإحتكاكية خلال تنقل العمال بين الوظائف والأعمال المختلفة، أو هي نتيجة للطبيعة الموسمية لأعمالهم، أو بسبب حدوث نقص في المواد الأولية، مثلاً، في بعض الصناعات، أو بناء على تغيرات في الطلب تؤدي إلى تغير في أوضاع منحنيات

---

(١) قنديل وسليمان: الدخل القومي، مرجع سابق، ص٧١.

(٢) المرجع نفسه.

(3) Phillips (A. W.): The Relation between Unemployment & the Rate of Change in Money Wage Rates in the U. K., 1862 1957 in (Econometrica, Nov. 1958) pp: 283 - 299.

(٤) أكلي: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ١٠٣.

الطلب على السلع المختلفة، يكون من شأنه زيادة الطلب على تخصصات معينة من العمال، يقابله نقص في الطلب على تخصصات أخرى[١].

أما البطالة البنيانية أو الهيكلية Structural Unemployment: فهي في الاقتصاديات المتقدمة صورة أخرى من البطالة الإحتكاكية، تختلف عنها في الدرجة وليس في النوع، ويرتبط مفهومها في هذه الاقتصاديات عادة بالقيود الخطيرة المستمرة على حرية الانتقال بالنسبة للعمال، وتعرف حرية الانتقال هنا بالمعنى الواسع الذي يضم حرية الانتقال بين الأقاليم الجغرافية، وبين أصحاب العمل وبين الصناعات، وبين المهارات والمهن[٢]. ومع التطور الاقتصادي تظهر أنواع أخرى من البطالة الهيكلية، نتيجة للتغير المستمر في المستوى التكنولوجي، أو في الحاجات العامة، أو في أسواق المستهلكين، أو نتيجة لاكتشاف أو استنفاد موارد اقتصادية[٣].

أما في الاقتصاديات المتخلفة، فإن البطالة البنيانية أو الهيكلية تتولد عن اختلال التوازن في العلاقات السائدة بين مختلف عوامل الإنتاج، ولا يتخذ هذا النوع من البطالة صورة البطالة السافرة في المعتاد، إنما يتخذ صورة البطالة المقنعة المزمنة[٤].

البطالة المقنعة Disguised Unemployment: هي وجود أعداد من القوة العاملة تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج السائد، مما يترتب عليه أن تصبح الإنتاجية لهذه القوة العاملة الفائضة مساوية للصفر[٥]، وتسود هذه الظاهرة، بصفة خاصة، في القطاع الزراعي للدول المتخلفة[٦]، إلا أن مدن هذه الاقتصاديات لا تخلو من الظاهرة نفسها، وتتخذ صورة انتشار الباعة الجائلين والحمالين، والمتاجر الضئيلة التي لا تقتضي قدرًا يعتمد به من رأس المال أو المصارف التجارية، وتكاد لا تكفل لأصحابها ما يتجاوز كفاف العيش، كذلك لا يخلو القطاع الحكومي أو القطاع

---

(١) قنديل وسلمان: الدخل القومي، مرجع سابق. ص٧٢.

(٢) آكلي: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ١٠٤ – ١٠٥.

(٣) المرجع نفسه، المجلد الأول، ص ١٠٥.

(٤) شافعي: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٢٧

(5) Nurkse: Problems of Capital Formation; op. cit., p: 36.

(٦) محي الدين: التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص٨٩.

فإن هدف التشغيل الكامل أو الأقصى يعطي الأولوية في كل الاقتصاديات[١]، وإن اختلف مفهومه في التنمية والتوزيع.

لقد ظهرت أهمية هدف التشغيل الكامل في الاقتصاد الوضعي، بعد أن فشل التحليل الكلاسيكي في تبرير معدلات البطالة المرتفعة، التي كانت من أهم سمات الكساد الكبير في أواخر الثلاثينات، إذ بلغ حجم البطالة في الولايات المتحدة سنة ١٩٣٣ نحو (٢٥٪) من القوة العاملة، أو ما يبلغ ١٤ مليونًا من العمال[٢]، وقد استمرت حالة البطالة بحجمها الخطير سبع سنوات حتى سنة ١٩٤٠، حيث قُدِّرت البطالة بنحو (١٥٪) من القوة العاملة[٣].

لقد أكّد هذا الوضع المتردي عدم صلاحية الافتراضات الكلاسيكية، بأن سهولة تغير الأجور تؤدي إلى الرجوع دومًا إلى الوضع التوازني، وتصحيح الانخفاض في مستوى التشغيل ذاتيًا، وقد رفض كينز هذا الفرض المسبق بتحقيق التشغيل الكامل، ووضع نظريته البديلة في التشغيل التي صممت بعناية لتفسير حالات البطالة.

فقد أدخل كينز مفهومًا جديدًا في هذا المجال، وهو إمكانية توازن الاقتصاد عند مستوى نقص التشغيل **Underemployment Equilibrium**، دون وجود أي قوة داخلية لتصحيح هذا الوضع تلقائيًا[٤].

يستبعد كينز الفرض الكلاسيكي القائل بمرونة الأجور، حيث يرى أن الأجور النقدية، بصفة عامة، جامدة في مواجهة أي ضغوط نحو الانخفاض، ناتجة عن وجود بطالة، سواء بمعنى أن الأجور النقدية جامدة تماماً في اتجاه الانخفاض، أو تستجيب ولكن ببطء وبشكل غير متناسب لوجود البطالة[٥]. وعلى هذا، فإن أي تحليل يفترض المرونة الكاملة في الأجور يتمخض عنه نتائج خاطئة، وفي أفضل الحالات نتائج غير واردة[٦].

---

(١) آكلي: الاقتصاد الكلي. مرجع سابق، ص١٠٢.

(٢) قنديل وسليمان: المرجع السابق، ص١٣٤.

(٣) المرجع نفسه، ص١٣٦.

(4) Lipsey: Positive Economics; op. cit., p: 780.

(٥) المعنى الثاني هو الأقرب إلى رأي كينز. راجع Keynes: op. cit., Ch. 19.

(٦) آكلي: مرجع سابق. المجلد الأول. ص٤٧٩.

على ذلك يقرر كينز أن تحديد مستوى التشغيل لا يتحدد في سوق العمل بتقاطع منحنى العرض والطلب، وإنما يتحدد بمستوى الطلب الفعلي الذي «يشتق منه» الطلب على العمل، وهو في الوقت نفسه أدنى ربح يلزم لحمل المنظمين على عرض هذا المستوى من التشغيل[١] أي أن الطلب الفعلي يتحدد بالتقاطع وليس التطابق بين دالتي العرض الكلي والطلب الكلي، وتكون نقطة التوازن في سوق المنتجات النهائية هي التي تحدد مستوى التشغيل في سوق العمل[٢]، مما يترتب عليه أن تحقق مستوى التشغيل الكامل ليس إلا حالة محتملة ضمن عدد لا نهائي من الحالات الأخرى لمستويات التشغيل، تكون أكبر أو أقل من مستوى التشغيل الكامل، وتتحدد نتيجة لتفاعل قوى خارجة عن سوق العمل.

يصبح من الممكن، وفقًا لهذا التحليل، ظهور حالات البطالة الإجبارية، بالإضافة إلى البطالة الاختيارية، التي كانت الحالة الوحيدة المعترف بها عند الكلاسيك[٣]. ولا يعني ذلك أنه هناك ما يؤدي إلى ضرورة وجود بطالة في النظرية الكينزية للتشغيل، وإنما ما تؤكد عليه هذه النظرية هو غياب أو ضعف عوامل الاستقرار التلقائية Automatic Stabilizers[٤].

على ذلك، فإن صعوبة توافق نقطة التوازن في سوق المنتجات النهائية مع وضع التشغيل الكامل، وغياب أو ضعف العوامل التلقائية للاستقرار، يجعلان الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع الأكثر احتمالاً في الاقتصاد الحر، أي وجود بطالة إجبارية في سوق العمل[٥].

لقد كان الحل الذي اقترحه كينز، وطبقته الإدارة الأمريكية، هو تعويض الانخفاض في الاستثمار الخاص باستثمار حكومي مباشر، يفتح فرصًا جديدة للتشغيل، وهو ما تضمنه برنامج روزفلت New Deal[٦]. كما ساهمت

---

(١) المحجوب: الطلب الفعلي، مرجع سابق، ص٦٧.

(٢) قنديل وسليمان: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٣) المرجع نفسه، ص١٤٤ – ١٤٥.

(٤) اكلي: المرجع السابق، المجلد الأول، ص٥٠٢ – ٥٠٣.

(٥) راجع:
Ohlin (Bert): What did Knut Wicksell & his Followers contribute to Income Theory? (Economic Journal, March 1937) Vol. XIVLI.

(٦) قنديل وسليمان: المرجع السابق، ص١٣٨.

الصناعي من ظاهرة البطالة المقنعة في كثير من الاقتصاديات المتخلفة، حيث يتجاوز عدد العاملين ما تتطلبه احتياجات العمل بالفعل على أساس مستوى متوسط من الكفاءة[١].

يفرق بعض الاقتصاديين بين البطالة المقنعة في القطاع الزراعي للاقتصاديات المتخلفة، وبين البطالة الموسمية Seasonal Unemployment، والتي ترجع إلى الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي، الذي يؤدي إلى وجود فائض من الأيدي العاملة لا يستوعبه النشاط الإنتاجي لعدة شهور من السنة[٢].

من ثم، يمكن القول أن البطالة في الاقتصاديات المتخلفة ترجع بصفة أساسية إلى عوامل متصلة بالعرض، أما البطالة في الاقتصاديات المتقدمة فترجع بصفة أساسية إلى عوامل متصلة بالطلب[٣].

المطلب الثاني
اهمية تحقيق التشغيل الكامل

تركز السياسة الاقتصادية العامة في كل اقتصاد تقريبًا على المحافظة على مستوى عال من التشغيل مع النظر إلى البطالة بأنواعها، وخاصة البطالة الإجبارية، على أنها شرّ يجب تلافيه أو التقليل منه، مهما ارتفعت تكاليف ذلك، فإذا كان هناك أفراد يبحثون عن عمل وينتظرون دخلاً يحصلون عليه، ولكنهم قادرين على الحصول عليه ولمدة طويلة، فإن النتائج لا تظهر فقط في شكل إخفاقات شخصية، وبالتالي تحطيم معنوية الشخص، ولكن كثيرًا ما تظهر أيضًا في شكل صعوبات ومعاناة وحتى مآسٍ سواء بالنسبة للفرد أو العائلة، تنعكس على المجتمع ككل، ويدرك القادة السياسيون في كل الحكومات أن البطالة الواسعة تولد اضطرابًا اجتماعيًا وعدم استقرار سياسي، ذلك بالإضافة إلى أن البطالة تمثل هدرًا لمورد اقتصادي قومي مهم يمكن استخدامه في دعم رفاهية الأفراد، وتحقيق الأهداف التنموية[٤]، وعلى ذلك،

---

(١) شافعي: المرجع السابق، ص٢٨

(2) Pepelasis & Others: Economic Development; op. cit., p:76.

(٣) محي الدين: المرجع السابق، ص٩١

(٤) بلغ الفاقد خلال كساد الثلاثينيات ما يساوي ٥٠٠ مليون دولار من السلع والخدمات.
Lerner: Economics of Employment; op. cit., p: 13.